

خلال جلسة خاصة في ذكرى يوم الأسير الفلسطيني

## المجلس التشريعي يدعو المقاومة لتكثيف الجهود لأسر جنود

## صهاينة.. ويطالب قيادة السلطة برفع دعاوى ضد قادة الاحتلال أمام المحاكم الدولية

د. بحر يدعو الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لفتح عينيها على جرائم الاحتلال بحق الأسرى والوقوف مع شعبنا المظلوم



دعا المجلس التشريعي المقاومة الفلسطينية لتكثيف جهودها لأسر جنود صهاينة خلال المرحلة القادمة لاستنقاذ الأسرى من سجون الاحتلال، مطالباً قيادة السلطة برفع دعاوى ضد قادة الاحتلال أمام المحاكم الدولية. وأكد التشريعي خلال جلسة خاصة عقدها في ذكرى يوم الأسير الفلسطيني الأربعاء (١٦-٤) أن المقاومة هي الطريق الوحيد لتحرير الأرض والأسرى واسترداد الحقوق والمقدسات، داعياً الأشقاء العرب لنصرة إخوانهم الأسرى في سجون الاحتلال والدفاع عن قضيتهم العادلة في كافة المحافل الإقليمية والدولية، والعمل على ممارسة الضغط على الكيان الصهيوني وإجباره على احترام الكرامة الإنسانية للأسرى وإنفاذ مطالبهم العادلة. وأضاف إن الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وكافة المؤسسات

5 4

والمؤسسات الدولية يجب أن تفتح عينيها على انتهاكات وجرائم الاحتلال بحق أسرائنا، وأن تُفرد لها من الأهمية ما تستحق طبقاً لاتفاقية جنيف وقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مطالباً إياها بأن تقف ولو لمرة واحدة مع شعبنا المظلوم. وطالب التشريعي السيد محمود عباس بالانسحاب من المفاوضات العنيفة، والإعلان عن وقف التعاون الأمني والإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين الفلسطينيين في سجون السلطة، وإطلاق يد المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية للانتصار للأسرى والمسررى. وأكد التشريعي للأسرى وذوهم أنه لن يهدأ لنا بال ولن يغف عننا جفن إلا بتحرير أسرائنا والبواسل وأسيرانا الماجدات من سجون الاحتلال.

وأضاف إن الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وكافة المؤسسات

## د. بحر: يبارك جهود المصالحة.. وسيلمس شعبنا ثمارها الطيبة خلال المرحلة القادمة

## المجلس التشريعي يستقبل قافلة أميال من الابتسامات "26"

النواب: التشريعي والحكومة يدعمون إنجاز المصالحة لمواجهة الاحتلال

وختم: "نتمنى أن تعود مصر إلى دورها الريادي، وأن تسترد مكانتها وتحفظ قضية فلسطين من المصالحة الفلسطينية إلى تحرير القدس والمسجد الأقصى". بدوره شكر المتضامن الدكتور عبد المنعم حريشة من ليبيا الأشقاء المصريين على تسهيل دخول القافلة، وقال: "تلقينا وعودات من الحكومة المصرية بفتح معبر رفح ومواصلة استقبال القوافل المتضامنة مع الشعب الفلسطيني، وقريباً إن شاء الله سنزوركم برفقة الوفد الليبي".

من ناحيته قال رئيس كتلة التغيير والإصلاح النائب محمد فرج الغول: "نحن نملك الإرادة القوية والله معنا، ويزيدنا قوة بمثل هذه الزيارات، ونحن على يقين بأن امتنا معنا وهي حية وضميرها حي، ونسأل الله أن تزال كل العواقب أمام وصولهم إلينا ونصرتنا ومؤازرتنا".

وأضاف: "الحكومة والتشريعي في غزة على استعداد كامل للمصالحة، وهناك قرار استراتيجي بإنجاحها، واليوم يُستقبل وفد المصالحة استقبالا طيبا في غزة، ونأمل أن تنجح الجهود في تطبيق اتفاقات القاهرة والدوحة، لأننا لا نريد أن نبدأ من الصفر، فاليوم القلوب متألفة أكثر، وكلنا ندرك الخطر الاستراتيجي الذي تمر به قضيتنا، وبإذن الله نتوحد لنكون يدا واحدة في مواجهة الاحتلال". وبعد مشاركة وإلقاء كلمات تضامنية من قبل أعضاء الوفد المشاركين في قافلة التضامن والنواب، سلم الدكتور أحمد بحر درعاً تذكاريًا للوفد المتضامن تقديراً لهم على جهودهم والمعاناة التي تجسّموها لدى وصولهم لغزة.



غزة، لأنها أرض العزة والشهداء والمقاومة. وأكد عجيسة بأن القافلة جاءت في ظل الظروف الإقليمية المحيطة لتثبت بأن غزة لن تبقى وحيدة، ورمزية الدخول والوقوف مع غزة لكسر الحصار الظالم غير القانوني المستمر منذ ثمانية سنوات، وتابع: "نحن مصرون على أن نأتي إلى غزة مهما كانت الظروف والصعاب". وطالب عجيسة الأمة العربية والإسلامية أن تقف موقفاً مشرفاً مع الأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني، الذين يقضون حياتهم وراء القضبان، ودعا أهل غزة والضفة إلى الوحدة وأن يكونوا جبهة واحدة ليتمكنوا من طرد المحتل.

لوفد المصالحة لقطاع غزة، التي نأمل أن تتحقق على حماية الحقوق والثوابت الفلسطينية، ونحن في المجلس التشريعي نتمنى أن ينتهي الانقسام، وبإذن الله المصالحة تنهي الانقسام، وتتصدى للعدو الصهيوني ونحن موحدين، وتتحقق المصالحة في ظل وجودكم ليسعد الشعب الفلسطيني وتسعدوا معنا، ونحن على ثقة بأن معبر رفح سيفتح والوحدة والمصالحة ستتحقق إن شاء الله".

من ناحيته قال رئيس القافلة الدكتور يوسف عجيسة أن قافلة أميال من الابتسامات جاءت بعد انقطاع طويل، وكل المتضامنين من الخارج يتلهفون لزيارة فلسطين وقطاع

استقبل نواب المجلس التشريعي برئاسة الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي وفد قافلة أميال من الابتسامات "٢٦" التي قدمت عبر معبر رفح، وكان في استقبال القافلة في مقر التشريعي وسط مدينة غزة عدد كبير من نواب المجلس.

ورحب د. أحمد بحر بأعضاء القافلة في رحاب المجلس التشريعي، مؤكداً بأن لهذه الزيارة نكهة مميزة بعد الانقطاع الطويل لتواصل القوافل المتضامنة مع قطاع غزة، نظراً للظروف السياسية والإقليمية المحيطة.

وقال بحر: "أتى هذه الزيارة للوقوف مع المحاصرين الصابرين الصامدين، من إخوان لهم من الأمة العربية والإسلامية، الذين واجهوا الصعاب والعقبات للوصول إلى هنا ومؤازرة إخوانهم في فلسطين".

وشكر بحر الأشقاء المصريين على تهيأتهم لأسباب دخول القافلة، وقال: "نأمل أن يظل معبر رفح مفتوحاً على مدار الساعة لدخول البضائع وسفر الأشخاص والقادمين إلى غزة".

وأكد بحر أنه رغم الحصار والإغلاق والمؤامرة على القضية الفلسطينية، وما يدور في القدس والمسجد الأقصى من اقتحامات يومية للمستوطنين وجنود الاحتلال، إلا أن الشعب الفلسطيني صامد ويكافح من أجل حقوقه وكرامته، وأشار إلى أن المسيرات الأخيرة في العواصم الأوروبية للتضامن مع القدس توجي بحالة تضامن عالمي جديدة واعية بإجراءات الاحتلال التهويدية والقمعية بحق الشعب الفلسطيني.

وتابع: "جاءت هذه القافلة في ظل الزيارة المرتقبة



## التشريعي يستقبل المجلس الاستشاري لوزير الشباب والرياضة



مع المختصين والناشطين والخبراء، هذا القانون يعبر عن اعتزاز التشريعي بشباب الوطن الذين يضعون أقدامهم على سلم الارتقاء بفئة الشباب والوطن والقضية".

ولفت بحر إلى دعوة المجلس التشريعي التي أطلقها سابقاً والتي دعا فيها لانعقاد المجلس التشريعي بكافة كتله وقوائمه في غزة والضفة والغربية بحضور ممثلين عن الشباب، مؤكداً بأن هذه الدعوة كانت نابعة من حرص التشريعي الشديد على يكون دور للشباب في القرار السياسي، مشدداً على أن الشباب هم عماد الوطن وقادة المستقبل الذين يعملون لصالح شعبهم وقضايا امتهم.

ونوه بحر لاستعداد التشريعي لبذل كل الجهود اللازمة من أجل إنجاح مهمة المجلس الاستشاري للشباب، منادياً الشباب بضرورة العمل السريع كعامل مساعد لإنجاز المصالحة الفلسطينية على اعتبار أنها مصلحة وطنية استراتيجية، مشدداً على أن شعبنا لن يسمح هذه المرة بفشل محادثات المصالحة التي ستجري في غزة فور وصول وفد المنظمة.

استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني يوم أمس بمقر المجلس في مدينة غزة المجلس الاستشاري لوزير الشباب والرياضة، بحضور مدير عام الادارة العامة للشباب في وزارة الشباب والرياضة د. محمود بارود.

وناقش بحر مع أعضاء المجلس قضايا عدة تخص قطاع الشباب في قطاع غزة بالإضافة للواقع السياسي الذي تعيشه البلاد وهموم المواطنين.

وأشار بحر إلى حقيقة أنه ولأول مرة يتم تكوين مجلس استشاري للشباب يشتمل على تمثيل كافة فئات الشباب من ناشطين شباب ومراكز شبابية وجمعيات تعنى باهتمامات الشباب الفلسطيني، مضيفاً أن قيام أعضاء المجلس بالمهام الملقى على عاتقهم يدل على نضوج في الوعي السياسي والفكري وخدم مميزة يقدمها الشباب لوطنهم وقضيتهم المقدسة.

وتابع: "إن مجلسكم الموقر جاء نتاج قانون الشباب الذي كان المجلس التشريعي قد أقره سابقاً بعد شوط طويل من المشاورات المكثفة

بحضور رئيس هيئة التوجيه السياسي والمعنوي ولفيف من الضباط والمسؤولين

## د. بحريعبر عن فخره بالهيئة ويشيد بعمل أجهزة وزارة الداخلية



من تحقيق النصر على العدو بفضل الله وعزيمة أبنائها ومقاتليها الذين أبلوا بلاءً حسناً أثناء مقاومتهم للعدو في معركتين حجارة السجيل والفرقان، مخاطباً الحضور قائلاً: "إن العالم كله يرقب أداءكم ويتابع تصرفاتكم فكونوا عند حسن ظن شعبيكم وأمتكم بكم وأنا واثق أنكم على قدر المسؤولية المناطة بكم والملقاة على عاتقكم".

وأضح بحر أن العالم العربي ودول الربيع العربي على وجه التحديد تعيش حالة من المؤامرة الكبرى عليها لإجهاض ثورات الشعوب التي تناهض الاستبداد وتعشق الحرية والاستقلال، منوهاً إلى أن المؤامرة التي تحيكها دول إقليمية وغربية تهدف لإخراج الحركات الإسلامية من مسار الحكم والسياسة، مشدداً على أن غزة تأتي في مقدمة اهتمام وأولويات المتآمريين على الحركات الإسلامية لإفشال تجربتها في الحكم لأننا نجحنا في المزوجة بين المقاومة والسياسة.

في الحفاظ على أمن المجتمع وسلامة مواطنيه بالإضافة لكونهم يملكون إرادة حقيقية لمواصلة العمل والسير نحو مستقبل آمن"، مؤكداً بأن الداخلية الفلسطينية حققت النجاح تلو النجاح رغم كل ما يتعرض له شعبنا الفلسطيني من مؤامرات وحصار ومكائد، مشيراً إلى أن المواطن الفلسطيني يستحق منا كل الاحترام والتقدير، موجهاً الحضور للتعامل مع المواطنين كافة على قاعدة العدل والمساواة وإعمال مبدأ سيادة القانون لكون المواطنين كافة أمام القانون سواء.

وتابع: "إن العالم كله قد تكالب على غزة ورمى مقاماتها عن قوس واحدة من خلال الحصار الظالم المفروض علينا وعلى شعبنا طناً منهم أن ذلك سوف يحملنا على التخلي عن الثوابت الوطنية، لكننا نؤكد لكل الدنيا أننا سنبقى نعمل من أجل تحقيق أماننا شعبنا في الحرية والاستقلال".

وأضاف بحر أن المقاومة الفلسطينية تمكنت

أشاد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي بمستوى العاملين بالأجهزة الأمنية وجهودهم الرامية لحفظ الأمن وسلامة المواطنين، وعبر عن فخره الشديد بحمايتهم للوطن والمواطن الفلسطيني الذي يعيش حالة من الاستقرار الأمني في قطاع غزة بفضل جهود العاملين بمختلف الأجهزة الأمنية الذين يواصلون العمل ليل نهار من أجل السهر على راحة المواطن وأمنه.

وشدد على أن رجال الأجهزة الأمنية الفلسطينية يحظون باحترام وتقدير المواطن الفلسطيني بغزة وهذا الأمر ظهر جلياً في الأونة الأخيرة من خلال التفاف المواطنين حول الأجهزة الأمنية والعاملين فيها.

جاء ذلك خلال كلمة ألقاها بحر في الحفل الذي نظمته هيئة التوجيه السياسي والمعنوي لتكريم قادة ومدراء الأجهزة الأمنية في محافظة شمال قطاع غزة بحضور رئيس هيئة التوجيه السياسية والمعنوي العميد/ محمود عزام ولفيف من الضباط ومدراء الأجهزة في الشمال.

وعبر بحر عن شكره واعترازه بهيئة التوجيه السياسي والمعنوي منوهاً لدورها المتميز في صقل مهارات وقدرات قادة ومدراء الأجهزة والعاملين بوزارة الداخلية الفلسطينية، واعتبر أن الأنشطة والندوات والمحاضرات التي تنظمها الهيئة مؤشراً على نجاح الهيئة في عملها الرامي لخدمة المواطن الفلسطيني ورجال ومنتسبي الأجهزة الأمنية، لافتاً إلى أن الهيئة تسعى من خلال تلك الأنشطة لإيجاد عنصر الأمن القرآني الذين يتمتع بالمواصفات الوطنية والربانية والمتفاني في خدمة قضيتهم وشعبه. وقال: "أنا متأكد من أن أجهزتنا الأمنية تتمتع بقدر عال جداً من الكفاءة والمهنية والمسؤولية مكنت منتسبي تلك الأجهزة من القيام بواجبهم

بحضور رئيس الوزراء و نواب وشخصيات أكاديمية وتربوية

## د. بحري رأس يوماً دراسياً عن حياة القائد الراحل خليل القوقا



ياسين الجمعية الإسلامية ليصبح أمينها العام الأول، فقاد السفينة بنجاح وأرسى قواعدها في أنحاء القطاع، فكانت مأوى للعاملين في حقل الدعوة يمارسون من خلالها أنشطتهم الدينية والثقافية والاجتماعية والتعليمية والصحية والرياضية. وتابع: "ها نحن اليوم نرى الثمار الرائعة لإسهامات الراحل الكبير في أولئك الرجال الأفاضل الذين يقودون المرحلة حالياً متمسكين بالحقوق والثوابت الوطنية في وجه كل مخططات التصفية والتذويب للوطن والقضية، وأولئك الأبطال الذين حملوا أرواحهم على أكفهم وواجهوا الاحتلال الصهيوني ومشاريعه العنصرية التوسعية البغيضة وارتقى منهم الآلاف من الشهداء ولا زالت السجون الصهيونية تعج منهم بالآلاف حتى اليوم".

اللتان لعب فيهما المرحوم القوقا دور البطولة من خلال دوره الوطني، سياسياً ودعويًا وتربويًا واجتماعيًا.

وتابع: "لقد عرفت الراحل الكبير "أبو ياس" منذ بداية السبعينيات، وعاشت معه الكثير من الظروف والمراحل والمنعطفات ذات العلاقة بالعمل الإسلامي والوطني، ولم أر فيه إلا رجلاً مقداماً بكل معنى الكلمة، كثير الحرص والغيرة على دينه وعقيدته، شديد الاهتمام بمصالح شعبه وهموم قضيتهم، متفانٍ في أداء واجباته الدعوية والתרבותية والوطنية".

ولفت بحر إلى أن القائد القوقا جسد طيلة فترة حياته أروع أمثلة البذل والعطاء في مختلف المواقع الحركية والمؤسسية التي عمل في إطارها، حيث أسس بإيعاز من الإمام الشهيد أحمد

أكد الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني دعمه للمصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام على قاعدة الثوابت الوطنية واتفاقي مصر والدوحة.

جاء ذلك خلال يوم دراسي عن حياة القائد الشهيد خليل القوقا أحد مؤسسي حركة حماس. وكان ضيف اليوم الدراسي رئيس الوزراء اسماعيل هنية حيث أشاد بالراحل وقال أنه كان من الجيل الذي أسس للعمل الإسلامي في فلسطين.

وعدد بحر مآثر الشيخ القوقا وأهم محطات حياته خلال تأسيس حركة حماس والعمل الجهادي والدعوي الكبير الذي قدمه القائد القوقا، قائلاً: "الراحل الكبير لم يكن رجلاً عادياً ضمن عداد الرجال الذين حفلت بهم مراحل القضية الفلسطينية، بل كان شخصية كاملة الوصف، متكاملة الأركان، في الفكر والخلق والسلوك، وأنموذجاً رفيعاً للقائد الفذ الذي يتلاحم مع هموم وآلام أبناء شعبه، وينسجم مع مصلحة وطنه وقضيته، ويملك الاستعداد التام للبذل والتضحية والعطاء في سبيلها دون أي تردد أو تقصير".

وأشار بحر إلى أن توثيق سيرة الأخ والمجاهد الكبير خليل القوقا يشكل توثيقاً لجزء أصيل من القضية الفلسطينية التي عايشها الراحل الكبير بروحه وجسده، ويعد تلخيصاً لمرحلة من أهم المراحل التي شهدتها شعبنا الفلسطيني، وخصوصاً في مرحلة السبعينيات والثمانينات

## التشريعي يستقبل وفداً

## من مستشفى الوفاء للتأهيل الطبي



وأشاد بحر بكفاءة الأطباء وطواقم التمريض والعاملين في المستشفى، لافتاً إلى حجم الخبرة الكبيرة التي يتمتعون بها، مشيراً إلى كون المستشفى جزءاً لا يتجزأ من المؤسسات الطبية الوطنية المشهود لها بالكفاءة الطبية، لافتاً إلى تشجيع التشريعي لكافة المؤسسة الوطنية العاملة لخدمة المجتمع.

بدوره أبدى رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي النائب د. عبد الرحمن الجمل استعداد لجنته لتذليل أي عقبة محتملة يمكن أن تعترض عمل المستشفى، منوهاً إلى أنها قدمت خدمات طبية جلية للمجتمع الفلسطيني، وعملت على النهوض بواقع التأهيل الطبي في قطاع غزة.

استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي وفداً من مستشفى الوفاء للتأهيل الطبي بحضور رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية النائب د. عبد الرحمن الجمل.

وقدم الوفد شرحاً وافياً حول المهام التي يقوم بها المستشفى والرعاية الطبية المقدمة للجمهور، منوهاً إلى أن المستشفى يواجه تحديات مختلفة.

من ناحيته شكر بحر الوفد على الجهود التي يقدمها المستشفى للمرضى والمصابين، مشيداً بجهود المستشفى الرامية لخدمة المجتمع وتأهيل المعاقين والمصابين، مؤكداً أنها الجهة الوحيدة المؤهلة طبياً وعلمياً لتقديم خدمات التأهيل الطبي.



## كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

## لقاءات المصالحة.. تفاوض نحو استراتيجية جديدة

منذ فترة يتقرب الكل الوطني الفلسطيني لقاءات المصالحة الوطنية، ويتابعون كل شاردة وواردة حول التحضيرات الجارية لإنجاح اللقاءات، فما يعلقه أبناء شعبنا على هذه اللقاءات من آمال وتوقعات يرتسم بحجم الألم والمعاناة التي تسببها الانقسام البغيض في طول وعرض الوطن الفلسطيني، وبحجم الأمل والاستبشار في توحيد الكلمة والموقف والبرنامج الوطني لمواجهة الهجمة والمخططات والتحديات الصهيونية الخطيرة التي تتربص بوطننا نذر التصفية والاستهداف. من هنا فإن اللقاءات الجارية يفترض أن ترتقي إلى تطلعات شعبنا كونها لقاءات تاريخية مفصلية حاسمة باتجاه فتح صفحة جديدة في العلاقات الفلسطينية الداخلية، وإنهاء الانقسام بشكل كامل وحقيقي، والتأسيس لمرحلة جديدة في حياة شعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية.

وكان لكلمتي الأخوين إسماعيل هنية وعزام الأحمد في حفل استقبال الوفد الأثر الطيب على شعبنا وأمتنا والدفع باتجاه قناعة شعبنا بتحقيق المصالحة الحقيقية هذه المرة.

منسذ توقيع اتفاقي المصالحة في القاهرة والدوحة راودتنا الآمال في طي صفحة الماضي والانتقال إلى مرحلة جديدة من العمل الوطني القائم على أساس الشراكة السياسية، وعلى قاعدة الحفاظ على حقوق وثوابت شعبنا، إلا أن ضعف الإرادة الداخلية لدى البعض، وسطوة التدخلات الخارجية، حال دون تذوق ثمار المصالحة وأبقى الوضع الفلسطيني على حاله دون أي تغيير.

لكننا نلمس إرادة جادة هذه المرة عن سائر المرات السابقة، وخاصة بعد سقوط مسيرة التسوية والمفاوضات، وتبخر وعود أو باما حول تحقيق حلم الدولة العتيدة على إيقاع استمرار وتساعد التهويد والاستيطان الصهيوني في القدس والضفة الغربية، ما جعل السلطة الفلسطينية وحركة فتح بشكل خاص، والفلسطينيين بشكل عام، أمام تحديات كبرى واستحقاقات تاريخية غير قابلة للتأجيل.

اليوم، أدركت السلطة وفتح أن الباب الأمريكي والأوروبي والإسرائيلي قد أوصد تماما في وجه الحد الأدنى من حقوق وآمال وطموحات الشعب الفلسطيني، وأن لا مفر من ولوج الباب الوطني لإنجاز الهدف الوطني المشترك الذي طال انتظار ولهفة الفلسطينيين لتبنيه والاجتماع عليه والمشاركة في تنفيذه وإنجازه مهما كانت العوائق والتضحيات.

لسنا من دعاة التنظير المجرد، فالمرحلة لا تحتمل مزيدا من المماطلة أو التسويف في حسم ملفات المصالحة العالقة، ولا تحتمل أيضا مزيدا من التلكؤ في العمل لبناء استراتيجية فلسطينية موحدة لمواجهة أخطار وتحديات المرحلة القادمة في ظل تمدد الاستيطان وتعاطف التهويد وتواصل العدوان ضد فلسطين، أرضا وشعبا ومقدسات.

ننتظر، ومعنا شعبنا الفلسطيني بكافة شرائحه ومشاربه، تطبيق صادقا وأمينا لكافة ملفات المصالحة الوطنية ونفاذا في عمق وجوهر الملفات الوطنية الكبرى، إذ أن مفهوم المصالحة لا يقتصر على إنجاز ملفي الحكومة والانتخابات فحسب، بل إن الأمر يتعدى ذلك باتجاه إعادة صياغة الواقع والنظام السياسي الفلسطيني بهدف إدارة العلاقات الفلسطينية الداخلية من خلال مرجعية وطنية تتحمل المسؤولية في هذه اللحظة التاريخية من حياة شعبنا وقضيته على أساس الشراكة الوطنية الكاملة.

إن الحقيقة التي لا مراء فيها ولا اختلاف عليها أن المرحلة القادمة يجب أن تكون مرحلة الوحدة والوفاق بامتياز، فقد سئم شعبنا كل الأبواق النافخة في كبر الانقسام والتحريض على استمرار التشتت الداخلي، ولم يعد يثق إلا في الجهود والأصوات الدافعة صوب الوحدة والمصالحة التي تنصدر أجندته وأولوياته على الإطلاق.

مع المصالحة الكلية والتوافق الشامل يجوز لنا أن نتفاعل بمستقبل فلسطيني أكثر إشراقا، وأن نتوقع مزيدا من التلاحم والتفاعل العربي والإسلامي والدولي مع قضيتنا، ومزيدا من التراجع والانحدار للصهيانية والأمريكان.

إن المجلس التشريعي يبدي جاهزية كاملة من الألف إلى الياء لدعم اتفاق المصالحة ومنح الثقة للحكومة التوافقية الجديدة، فقد سبق للمجلس التشريعي أن منح الثقة للحكومات السابقة، وكان آخرها حكومة الوحدة الوطنية الحادية عشر، ولم يجد أحد في عرض هذه الحكومات على التشريعي للمصادقة عليها أي غضاضة، وخاصة في ظل التوافق الوطني.

إننا بحاجة اليوم إلى تعزيز عمل وأداء وفعالية المجلس التشريعي أكثر من أي وقت مضى، فالتشريعي يشكل الضامن الأساس لسيادة القانون في مناطق السلطة، وصمام الأمان لحماية النظام السياسي والقانون الأساسي الفلسطيني، ولا ينبغي أن يكون دوره محل مساومة أو ابتزاز أو تشكيك من أي كان خلال المرحلة القادمة.

«والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون»

هامة عالية من هامات الأدب والشعر خسر شعبنا برحيلها مبدعا فذا

## د. بحر يشارك في يوم دراسي حول أعمال الشاعر الراحل صالح فروانة



كما غيره من المبدعين الفلسطينيين، موضحا أن الأمر لا يقاس هنا بغزارة الكم بقدر ما يحفل بعمق النوع، فكم من أدباء وشعراء مروا سراعاً دون أن يابه لهم أحد أو دون أن يحضروا لأنفسهم موقعا في سفر التمييز والإبداع، وكم من أدباء وشعراء خلدتهم التاريخ وذكّرتهم الألسن والقلوب على الدوام، فالعبرة دوماً بثراء التجربة وعمق الفكرة وصدق الشعور وأصالة اللفظ والرسم، وهو ما نحسبه في الإنتاج الشعري الأصيل للفقيه الراحل.

وأكد أن أهم ما يميز الإسهامات الشعرية للفقيه الراحل هو تأسيسها على قيم وثوابت شعبنا وأمتنا، وبنائها على أركان متكاملة من الفضائل والضوابط الشرعية والأخلاقية التي لا يصلح العمل إلا بها، لتكتمل بها عناصر المشهد، وتحوز الإبداع الأدبي والتذوق الجمالي والنفسي كما الرقيّ القيمي والأخلاقي والإنساني.

ولفت بحر إلى أننا نقف اليوم أمام قامة شامخة وهامة عالية من هامات الأدب والشعر، خسر برحيلها شعبنا جهداً مميزاً وإبداعاً فذاً، مضيفاً: "حسبنا أن الأعمال والإسهامات التي خلفها الفقيه سوف تحيي سيرته ومسيرته في النفوس والقلوب على الدوام، فيها وبغيرها من الجهود الصادقة المخلصة المبدعة يسير شعبنا وتنهض قضيتنا ويستقيم حالنا ونتبوأ موقعنا الرائد ضمن ركب التقدم والحضارة الإنسانية".

الفلسطينية العادلة، التي ملأت سمع وبصر العالم أجمع عبر مسيرة الألم والأمل والدماء والدموع والكفاح والتضحيات التي كرسها شعبنا البطل طيلة العقود الماضية".

وتابع: "إن العنصر الأهم الذي شكل القاعدة المتينة والأرضية الصلبة لإبداع فقيدنا الراحل يكمن في صفة اللجوء التي عانى منها شعبنا أيما معاناة، فالفقيد كان لأجناً هُجر من مدينة حيفا، وذاق ما ذاق من ألم التقتيل والتشريد والبغي والعدوان على يد العصابات الصهيونية حتى استقر به المقام في غزة الصمود، فكان ذلك الضلع الأول في تشكيل شخصية الفقيه وصياغتها النفسية والمعرفية".

وأشار بحر أنه حين تختلط صفة اللجوء التي نزلت قهراً وقسراً بتجربتها العميقة مع صفة السعي والنزوع نحو المعرفة التي أثمرت معلماً متميزاً يشار إليه بالبنان، ويدرك أنه صاحب رسالة عظمى ومهمة كبرى في الكون، أهله كي يكون مربياً من الطراز الأول، فإننا حينذاك يجب ألا نستغرب أبداً طبيعة الخلاصات وماهية المآلات التي أثمرت إبداعاً في مسارات الأدب ومعارج الشعر شق بعضها طريقه إلى النشر، ولا زال بعضها الآخر ينتظر الخروج إلى النور.

وشدد على أن الحديث عن مسيرة الفقيه الراحل صالح عمر فروانة هو حديث عن رحلة العروج نحو المجد والصعود إلى العلاء التي استحقها الفقيه بكل جدارة واقتدار،

شارك د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي في يوم دراسي نظمته كلية الآداب في الجامعة الإسلامية حول أعمال الشاعر الراحل صالح عمر فروانة في قاعة المؤتمرات بمبنى طبية بحضور عميد كلية الآداب بالجامعة، ورئيس قسم اللغة العربية فيها، وأكاديميين وشعراء وأدباء وذوي الفقيه.

وأوضح بحر أن حديثنا اليوم عن الفقيد الراحل الأخ صالح عمر فروانة رحمه الله هو حديث عن التميز والإبداع الفلسطيني الذي أوتي المجامع ضمن أسفار العز والفخر التي سطر شعبنا المبدع سطور صفحاتها بمداد لا ينقطع من الهمة العالية المتميزة بعرق البذل والتضحية والعطاء، والأمل الفياض الصاعد على بحر الألم والمعاناة، حتى بدا كأنه ينحت في الصخر ويناطح بكفه المتحدية مخز الظروف التي قست عليه ما لم تقس على شعب في العالمين.

وأضاف: "لا يكمن الإبداع المتجسد في شخص وأداء الراحل الفقيه صالح عمر فروانة فيما تفتق عن ذهنه -فقط- من أدب وأشعار، وما جادت به قريحته من مقاربات، وما فاضت به روحه وعيون قلبه من إسهامات فحسب، فإن له في ذلك نظراء وأقراناً هنا وهناك، في هذه البلد أو تلك، بل إن كل ذلك لم يكتسب قيمته الرمزية ومكانته الفعلية إلا على أرضية الانتماء الأصيل لهذا الشعب الفلسطيني العظيم، وهذه القضية

## اللجنة الاقتصادية بالتشريعي تناقش

## طرح عدد من مشاريع القوانين خلال المرحلة القادمة

وتقريري وزارة الأشغال العامة والإسكان المالي والإداري، كما ناقشت اللجنة الأسئلة الموجهة لوزير الاتصالات حول واقعة السطو على بريد الشجاعة وأرباح شركات الاتصالات.

إلى ذلك ناقشت اللجنة خلال الاجتماع التقارير الربع سنوية التي أرسلت من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وسلطة الأراضي.

وناقش المجتمعون -خلال اجتماع دوري للجنة- القوانين الموجودة لدى اللجنة والتي لها حق الأولوية في الإقرار، كالمعدل على قانون تشجيع الاستثمار وقانون الجمارك.

وناقشت اللجنة -أيضاً- تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية وهي تقارير خاص بوزارة النقل والمواصلات وتقرير خاص بسرعة بريد الشجاعة

ناقشت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي عدداً من المواضيع التي تخص عمل اللجنة ليطم إقرارها وتصبح على جدول أعمال اللجنة خلال المرحلة المقبلة، وذلك في مقر المجلس بمدينة غزة بحضور رئيس اللجنة النائب عاطف عدوان وأعضاء اللجنة: النواب: جمال نصار، يونس الأسطل، يوسف الشرافي، وسالم سلامة.





# المجلس التشريعي يدعو المقاومة لتكثيف الجهود لأسر جنود

خلال جلسة خاصة في ذكرى يوم الأسير الفلسطيني

**د. شهاب رئيس ملف الأسرى يدعو لإطلاق حملة دولية لنصرة الأسرى**  
**ويطالب البرلمان العربية والإسلامية والدولية بتحمل مسؤولياتها**  
**القانونية والأخلاقية والإنسانية تجاه الأسرى**

**د. بحر يدعو الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وكافة المنظمات الدولية لفتح عينيها على انتهاكات وجرائم الاحتلال بحق الأسرى والوقوف ولو لمرة واحدة مع شعبنا المظلوم**



لمناقشة الأوضاع لمساوية للأسرى عامة والنواب الأسرى المختطفين خاصة، وتشكيل لجان برلمانية من أجل تقديم الاحتلال إلى المحاكم الدولية.

وطالب شهاب السفارات العربية والإسلامية بتنظيم اعتصامات تضامنية لنصرة الأسرى، وإصدار نشرات للتعريف بقضية الأسرى ومعاناتهم وجرائم الاحتلال بحقهم، والمطالبة بالإفراج عنهم، وتحسين ظروفهم الحياتية.

كما طالب رؤساء وأعضاء برلمانات العالم إلى تحمل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية والإنسانية تجاه ما يتعرض له زملاؤهم من أعضاء البرلمان الفلسطيني من اختطاف واعتقال وإهانات ومحاكمات سياسية باطلة في سجون الاحتلال الصهيوني.

ودعا شهاب جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والبرلمانات العربية والأوروبية ومجلس حقوق الإنسان الدولي بالدعوة إلى عقد جلسة خاصة لبحث قضية الأسرى والنواب في سجون الاحتلال الصهيوني.

كما طالب فصائل المقاومة الفلسطينية إلى فتح كل الخيارات واتخاذ كل الوسائل لتحرير الأسرى من سجون الاحتلال الصهيوني.

وتمن شهاب قرار البرلمان الأوروبي بإرسال وفد برلماني تقصي الحقائق للاطلاع على أوضاع النواب والأسرى في سجون الاحتلال في مارس ٢٠١٤، مستنكراً موقف الاحتلال بعدم التعاون مع الوفد ومنعه من الدخول.

وأعلن شهاب دعم التشريعي لمطالبة وزير الأسرى زيادة ميزانية وزارة الأسرى لمساعدة وتأهيل الأسرى والمحربين والمبشرين خاصة الأسيرات ورعاية أسرهم، داعياً إلى رعاية الحكومة لفعاليات خاصة بيوم الأسير إدراج قضايا الأسرى ضمن المنهج الدراسي والفعاليات المدرسية.

## كلمة وزير الأسرى

وفي مداخلته قال وزير شئون الأسرى د. عطا الله أبو السبج إن الحديث عن الأسرى حديث ذو شجون، لافتاً إلى أن مشروعنا مشروع كبير وهو الاهتمام بهذه القضية الفلسطينية، أرضاً وإنساناً، وهوية، والأسير يأتي في مقدمة هذه الاهتمامات لأنه خرج

تقف ولو لمرة واحدة مع شعبنا المظلوم.

وطالب التشريعي السيد محمود عباس بالانسحاب من المفاوضات العنيفة، والإعلان عن وقف التعاون الأمني والإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين الفلسطينيين في سجون السلطة، وإطلاق يد المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية للانتصار للأسرى والسرى.

أكد التشريعي للأسرى وذويهم أنه لن يهدأ لنا بال ولن يغمض لنا جفن إلا بتحرير أسرارنا البواسل وأسيرانا الماجدات من سجون الاحتلال.

والإساءة والتفتيش المهين والمذل على الحواجز والمعابر وأبواب السجن وقاعة الانتظار والزبارة، والرؤية من وراء الزجاج والمحادثة خلال الهاتف، والتشويش الصوتي، واستفزاز الأسير أو الزائر.

وأوضح أنه منذ شهر يوليو من العام الماضي؛ وبعد تصاعد حالات الإضراب المفتوح داخل السجون؛ تسعى سلطات الاحتلال لإقرار مشروع قانون ضد الأسرى المضربين وذلك لفرض التغذية القسرية على الأسرى المضربين عن الطعام لإجبارهم على فك إضرابهم؛ وذلك عن طريق إدخال محلول التغذية عبر أنبوب يصل إلى معدة الأسير من الأنف أو الفم، أو عبر قسطرة بالوريد، مما يعرض حياة الأسير للخطر، وذلك بحجة "إنقاذ الأسير من الموت"، بهدف إعطاء صورة إنسانية كاذبة أمام الرأي العام، متجاهلاً الإجابة على دوافع الأسرى لخوض تلك الإضرابات القاسية، ولماذا لا يتم الإصغاء لمطالبهم الإنسانية والقانونية.

وأشار إلى أن العشرات من الأسرى خاضوا خلال العام الماضي ٢٠١٣ والشهور الأولى من العام الحالي ٢٠١٤، إضرابات فردية عن الطعام استمرت لشهور طويلة، وقد حقق معظم الأسرى المضربين مطالبهم التي أضربوا من أجلها، بوقف سياسة التجديد الإداري لهم، بينما استمر الأسيران "أمير عدلي الشماس" من الخليل، و"أيمن علي طبيش" من الخليل، في إضرابهما عن الطعام حتى الآن، وذلك احتجاجاً على استمرار اعتقالهما الإداري بدون تهمة.

## التوصيات

ودعا شهاب في تقرير لجنته قيادة السلطة الفلسطينية لاتخاذ كل التدابير التي تمكن من رفع الدعاوى الفردية والجماعية باسم الأسرى وذويهم ضد حكومة الاحتلال وقادته أمام المحاكم الدولية.

كما دعا المؤسسات الدولية وخاصة مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لتكليف لجنة دولية للاطلاع على أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال، ومعاينة الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي بما في ذلك اتفاقية جنيف.

كما دعا اللجنة الدولية للصليب الأحمر القيام بالدور المنوط بها من خلال التدخل لحماية الأسرى من الانتهاكات الصهيونية وضمان احترام حقوقهم وكرامتهم الإنسانية.

ودعا شهاب أيضاً لتشكيل ائتلاف عالمي من مؤسسات حقوق الإنسان لإطلاق حملة عالمية ضد سياسة الاعتقال الإداري والعزل الانفرادي والإهمال الطبي التي يقوم بها الاحتلال الصهيوني بحق الأسرى، وتسليط الضوء على معاناة الأسرى الأطفال والنساء والمرضى، خاصة المصابين بالسرطان والمعاقين.

كما دعماً برلمانات العالم كافة لعقد جلسة خاصة

عن قضيتهم العادلة في كافة المحافل الإقليمية والدولية، والعمل على ممارسة الضغط على الكيان الصهيوني وإجباره على احترام الكرامة الإنسانية للأسرى وإنفاذ مطالبهم العادلة.

وأضاف إن الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وكافة المؤسسات والمنظمات الدولية يجب أن تفتح عينيها على انتهاكات وجرائم الاحتلال بحق أسرارنا، وأن تفرد لها من الأهمية ما تستحق طبقاً لاتفاقية جنيف وقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مطالباً إياها بأن

الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مطالباً إياها بأن تقف ولو لمرة واحدة مع شعبنا المظلوم.

ودعا بحر المقاومة الفلسطينية إلى تكثيف جهودها لأسر جنود صهيانية لمقايضتهم بأسرارنا الأبطال عبر صفقة تبادل جديدة للأسرى على غرار صفقة وفاء الأحرار.

كما طالب السيد محمود عباس بالانسحاب من المفاوضات العنيفة، والإعلان عن وقف التعاون الأمني والإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين الفلسطينيين في سجون السلطة، وإطلاق يد المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية للانتصار للمسىر والسرى.

أكد بحر للأسرى وذويهم أنه لن يهدأ لنا بال ولن يغمض لنا جفن إلا بتحرير أسرارنا البواسل وأسيرانا الماجدات من سجون الاحتلال.

## تقرير لجنة التربية

وتلا النائب د. محمد شهاب مسئول ملف الأسرى في المجلس التشريعي تقرير لجنة التربية والقضايا الاجتماعية حول أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني.

وقال النائب شهاب إن أعداد الأسرى حتى صياغة هذا التقرير ارتفعت إلى

"٥٠٠" أسيراً فلسطينياً وعربياً من كافة فئات وشرائح المجتمع يتوزعون على "١٧" سجوناً ومعتقلاً ومركز توقيف وتحقيق، ومن بين هؤلاء الأسرى: "٢٥٠" أسيراً من القدس والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، و"٤٤٠" أسيراً من الضفة الغربية، و"٤١٠" أسيراً من قطاع غزة، و"٤٠" أسيراً من بلاد عربية.

وأضاف: "حسب الوضع القانوني للأسرى هناك "٢٩٦٠" أسيراً محكوماً، و"١٨٥٠" أسيراً موقوفاً، و"٢٠٠" معتقلاً إدارياً، ومن بينهم "٢١٠" طفلاً لم تتجاوز أعمارهم الثامنة عشر، منهم "٣٥" طفلاً تقل أعمارهم عن ١٦ عاماً، ومن بين الأسرى "٢٠" أسيرة، بينهم "٨" أسيرات محكومات بأحكام مختلفة، والبقية موقوفات".

وتابع: "من بين الأسرى "١١" نائباً تم اختطافهم واعتقالهم، من هؤلاء "٩" نواب من كتلة التغيير والإصلاح، والنائب القيادي في حركة فتح "مروان البرغوثي" معتقل منذ أبريل ٢٠٠٢"، ومحكوم بالسجن المؤبد، والنائب القيادي في الجبهة الشعبية "أحمد سعدات"، ومحكوم بالسجن "٣٠" سنة، وكذلك الوزير "عيسى الجعبري" من الخليل، معتقل منذ يناير ٢٠١٤، وكذا العشرات من قادة التنظيمات والأكاديميين والوجهاء".

ولفت إلى أن أهالي الأسرى يعانون معاناة كبيرة خلال زياراتهم لأبنائهم داخل السجون، حيث يمارس الاحتلال سياسة التضييق والحجز والتأخير والإرجاع والإهانة

دعا المجلس التشريعي المقاومة الفلسطينية لتكثيف جهودها لأسر جنود صهيانية خلال الرحلة القادمة لاستنقاذ الأسرى من سجون الاحتلال، مطالباً قيادة السلطة برفع دعاوى ضد قادة الاحتلال أمام المحاكم الدولية.

أكد التشريعي -خلال جلسة خاصة عقدها في ذكرى يوم الأسير الفلسطيني الأربعاء (١٦-٤) - أن المقاومة هي الطريق الوحيد لتحرير الأرض والأسرى واسترداد الحقوق والمقدسات، داعياً الأشقاء العرب لنصرة إخوانهم الأسرى في سجون الاحتلال والدفاع

## د. بحر: المقاومة هي السبيل



وافتح د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الجلسة، مشيراً إلى أن أسرارنا الأبطال في سجون الاحتلال لا زالوا يتجرعون مرارة القيد والحرمان ويواجهون القمع والعسف والإرهاب الصهيوني على مرأى ومسمع من العالم أجمع.

ووجه بحر التحية للأسرى وعوائلهم الصابرة، وخصوصاً نواب المجلس التشريعي النائب د. محمود الرمحي أمين سر المجلس والنائب مروان البرغوثي والنائب أحمد سعدات وكافة النواب المختطفين، وكل قادة ورموز الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال، مؤكداً لهم أن المقاومة الفلسطينية وضعتهم على رأس أولوياتها، وأن ساعة حريتهم سوف تكون قريبة بإذن الله.

وأضاف: "إن تزامن يوم الأسير الفلسطيني مع ذكرى استشهاد القائد الوطني الكبير خليل الوزير والقائد الوطني الكبير د. عبد العزيز الرنتيسي يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الدماء العريضة المدرة هي وقود الثورة الفلسطينية، والطريق الوحيد لاسترداد الحقوق الوطنية المشروعة، وتحرير الأسرى من سجون الاحتلال".

وتابع: "كما إن تزامن يوم الأسير الفلسطيني مع استئناف عمليات المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية، وأخرها عملية الخليل البطولية، والاعتداءات الصهيونية المتكررة بحق المسجد الأقصى، كل ذلك يجزم بأن طريق المقاومة والكفاح والتضحيات هو الطريق الوحيد لتحرير الأرض والأسرى واسترداد الحقوق والمقدسات".

وأشار إلى أننا في يوم الأسير الفلسطيني نرنو بأبصارنا إلى الأشقاء العرب لنصرة إخوانهم الأسرى في سجون الاحتلال والدفاع عن قضيتهم العادلة في كافة المحافل الإقليمية والدولية، مضيفاً: "نتنظر منهم حراكاً حقيقياً وتدخلًا فاعلاً ودوراً مؤثراً لنصرة أسرارنا الأبطال والعمل على ممارسة الضغط على الكيان الصهيوني وإجباره على احترام الكرامة الإنسانية للأسرى وإنفاذ مطالبهم العادلة".

وأوضح أن رئاسة المجلس التشريعي أرسلت رسائل خاصة لرؤساء البرلمانات العربية والإسلامية والدولية تناشدتهم وتدعوهم فيها للتدخل لنصرة الأسرى من برائن الإذلال والإجرام الصهيوني، وكلنا أمل في أن تجد ندائنا صدى إيجابياً واستجابة واضحة تجد تجسيداتنا على أرض الواقع دون تأخير.

أكد بحر أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وكافة المؤسسات والمنظمات الدولية يجب أن تفتح عينيها على انتهاكات وجرائم الاحتلال بحق أسرارنا، وأن تفرد لها من الأهمية ما تستحق طبقاً لاتفاقية جنيف وقواعد القانون



# صهاينة.. ويطالب قيادة السلطة برفع دعاوى ضد قادة الاحتلال أمام المحاكم الدولية

**وزير الأسرى يدعو لوضع قضية الأسرى في سلم الأولويات الوطنية ويؤكد أن التجاذبات السياسية حرمت الكثير من الأسرى من رواتبهم لأنهم محسوبون على حركة حماس**

**النواب يدعون السلطة لعدم المتاجرة بقضية الأسرى لأهداف سياسية وفئوية ضيقة ويطالبونها بالانسحاب من المفاوضات ورفع يدها الثقيلة عن المقاومة في الضفة لاستنقاذ الأسرى**



الفلسطيني، وتبين أنها فرقة إعلامية ليس أكثر وربما الانضمام إليها تم دون دراسة الأمر مما سيضيع حقوق الشعب الفلسطيني". ومضى قائلاً: "كنا نظن أن قضية الأسرى ستحظى بالأولوية الأولى بالانضمام إلى الهيئات الدولية مثل الانضمام لميثاق روما، لكننا تفاجئنا أن محكمة قادة الاحتلال ليس على أجندة عباس وعليه فأنه يعطي للاحتلال الضوء الأخضر لارتكاب جرائم بحق أسرانا البواسل ويشجعه للاستمرار في انتهاك القوانين الدولية وحقوق الإنسان والمطالبة بضرورة اللجوء لمحكمة الجنايات الدولية لجلب قادة الاحتلال للمحكمة كمجرمي حرب".

وأكد النائب الغول على عدم مصداقية سلطة رام الله في تبني قضية الأسرى وتجاهلها لقضيتهم بصورة واضحة من خلال عدم انضمامها لمحكمة الجنايات الدولية، مطالباً الفصائل الفلسطينية كافة بالعمل الجاد والمسلح واتخاذ كافة الإجراءات للإفراج عن أسرانا وإنقاذهم من الموت البطيء الذي يتعرضون له يوميا، وتكرار صفقة وفاء الأحرار حيث أنها هي اللغة التي يفهما الاحتلال.

## النائب يوسف الشرافي

من جهته قال النائب الشرافي في مداخلته إن الله تعالى أوجب الجهاد لإعلاء كلمته وإظهار دينه واستنقاذ المؤمنين الضعفاء من عباده وإن كان في ذلك تلف النفوس كما قال المفسرون، مؤكداً أن تخليص الأسرى واجب على جميع المسلمين إما بالجهاد وإما بالأموال كما قال ابن العربي

رحمه الله في معرض الحديث عن نصرة الأسرى من حيث إن الولاية معهم قائمة والنصرة لهم واجبة بالبدن بأن لا يبقى منا عين تطرف حتى نخرج جميعاً لاستنقاذهم، أما ابن تيمية فقال أن فك قيد الأسرى من أعظم الواجبات بما في ذلك بذل المال الموقوف في سبيل تحريرهم".

وأكد النائب الشرافي أن الاحتلال الصهيوني لا يفهم إلا لغة واحدة وهي لغة القوة والمقاومة، مطالباً السلطة في رام الله أن ترفع يدها الإجرامية عن المقاومة حيث أنها كفيلة بتبييض السجون.

وشدد الشرافي على وجوب مطالبة سلطة فتح في رام الله وأجهزتها الأمنية في ذكرى يوم الأسير الفلسطيني بإطلاق سراح المقاومين من سجون السلطة، كما شدد على ضرورة تفعيل وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والإلكترونية، مقترحاً عمل أوسع حملة تضامن جماهيري مع الأسرى على مستوى الدول العربية والإسلامية وبل على مستوى أحرار العالم.

## النائب إسماعيل الأشقر

بدوره قال النائب إسماعيل الأشقر "إن قضية أسرانا تشكل ضمير الأمة وضمير قضيتنا الفلسطينية العادلة، ونقول لهم أننا لن نساهم ما حيناً أبداً وندعو الله سبحانه وتعالى ليل نهار أن يفرج كربهم وأن ينعم عليهم كما أنعم على إخوانهم في صفقة وفاء الأحرار بالفرج والحرية وأن يفرج كربهم عما قريب".

وأكد أن الإفراج عن الأسرى لن يكون بالتمني بل بالعمل المقاوم وخطف الجنود، لافتاً إلى أن الاحتلال الصهيوني الإرهابي لا يفهم إلا لغة البندقية وخطف الجنود.

وطالب النائب الأشقر المقاومة الفلسطينية بكافة تشكيلاتها بأن تعمل جاهدة لخطف الجنود والمستوطنين، مناشداً الحكومة الفلسطينية وعلى رأسها وزارة الأسرى برعاية أسر أسرانا البواسل وتقديم أفضل الخدمات لهم ولأبنائهم وعوائلهم.

كما طالب النائب الأشقر بضرورة إدراج يوم الأسير الفلسطيني الذي يوافق ١٧ إبريل من كل عام ضمن المنهج الفلسطينية الدراسية وإعطاء أسرانا البواسل مساحة كبيرة ضمن المنهج الدراسية الفلسطينية حتى تتوارث الأجيال ثقافة تحرير الأسرى واستنقاذهم من بين أيدي المحتل.

## النائب سالم سلامة

أما النائب سالم سلامة فأوضح في مداخلته أن الأسرى هم عنوان الحرية وأن تخليصهم من نير الأسر وفك أسرهم واجب مقدس وأمانة في ذمة كل المسلمين وعلى رأسهم المقاومة الفلسطينية، متسائلاً: لماذا أسر هؤلاء؟ ولماذا قضاوا زهرات شبابهم وأعمارهم وراء القضبان؟

وأضاف: "الأسرى هم عنوان المقاومة لأنهم أسروا وهم يذودون عن حياض الأمة وعن مقدساتها".

وطالب النائب سلامة السلطة الفلسطينية في رام الله أن ترفع يدها الثقيلة عن المقاومة كي تقوم بواجبها للإفراج عن الأسرى على خطى المقاومة في غزة بصفقة وفاء الأحرار والتي أجبرت اليهود على الانصياع للمقاومة بالإفراج عن المحكوم عليهم بالمؤبد.

وناشد علماء الأمة عبر رابطة علماء العالم الإسلامي واتحاد العلماء ومنظمات العالم الإسلامي أن تجعل من قضية الأسرى أولوية ثابتة، وتابع: "لا يجوز أن يغيب الحديث عن الأسرى من أي لقاء ديني أو ثقافي، سواء كانت خطبة أو مؤتمر أو ورشة لأن الأسرى دفعوا من زهرات شبابهم من أجل القدس وفلسطين، ومن أجل القضية المركزية لعالمنا الإسلامي.

## النائب مشير المصري

فيما أكد النائب مشير المصري أن قضية الأسرى تمثل أم الثوابت والقضية الجامعة التي يجب ألا تكون محل خلاف بين أي فلسطيني أو مسلم.

وشدد النائب المصري في مداخلته على ضرورة أن تبقى قضية الأسرى قضية مقدسة ومنزهة دون تلويثها بمشروع العيب

والمفاوضات، مضيفاً: "يجب عدم المتاجرة بقضية الأسرى بأهداف سياسية وفئوية ضيقة، ويجب عدم المقارنة بالحقوق والثوابت وعدم اتخاذ قضية الأسرى كقضية لتمديد المفاوضات".

وتابع: "إن الأسرى الأبطال الذين ضحوا بسنين حياتهم من أجل فلسطين يجب أن تكون حريتهم بحرية الوطن، والتجارب التاريخية أثبتت بأن الطريق الاستراتيجي الكفيل بتحرير أسرانا هو طريق وفاء الأحرار".

ودان النائب المصري استمرار الاحتلال في تغييب حقيقة أوضاع الأسرى والنواب المختطفين عن العالم.

## النائب جمال نصار

من جهته تساءل النائب جمال نصار عن كيفية الاستفادة من انضمام فلسطين إلى اتفاقيات جنيف الأربع

والبروتوكولات الملحق بها وطبيعة دور التشريعي ودور الحكومة على الصعيد التنفيذي في كيفية الاستفادة من هذا الأمر". وتابع: "هذا يتطلب منا أن نشكل لجنة دولية للدفاع عن حقوق الأسرى ضمن هذه الاتفاقية".

## النائب مروان أبو راس

في ذات الإطار قال النائب مروان أبو راس إن الجامعة العربية أعطت عباس حق التفاوض ولا تحرك ساكناً من قريب ولا من بعيد نحو قضايانا المصرية التي من بينها الأسرى والمصري والعودة، معبرا عن استغرابه الشديد لصمت الدول العربية نحو هذه القضية الإنسانية بالدرجة الأولى.

وتساءل: "أين مؤسسات حقوق الإنسان المزعومة التي صدعت رؤوسنا بحقوق الإنسان؟ وأين هي مما يجري الآن مع أسرانا الأبطال من انتهاكات انسانية واضحة؟".

## كلمة نوي الأسرى والمحربين

من جهته ألقى الأسير المحرر عضو مجلس إدارة جمعية واعد للأسرى والمحربين العميد محمود عزام كلمة نيابة عن الأسرى الفلسطينيين وذويهم أكد فيها أن قضية الأسرى هي قضية محورية وتمثل ثابتاً من الثوابت الوطنية وهي دائماً على سلم الأولويات، داعياً المجلس التشريعي الفلسطيني للعمل على تدويل قضية الأسرى وطرحها في المحافل البرلمانية الدولية لفضح الاحتلال وجرائمه بحق أسرانا.

واستعرض العميد عزام أبرز الانتهاكات التي تقوم بها مصلحة السجون الاسرائيلية بحق الأسرى، والتي أهمها الإهمال الطبي حيث لوحظ ارتفاع كبير في نسب الأسرى المرضى الذين يعانون أوضاعاً صعبة، وقال: "الإهمال الطبي نتج عنه استشهاد ٢٠٧ من الأسرى حتى الآن وهم داخل المعتقلات، ناهيك عن قضايا بعيد الافراج عنهم بفترات قصيرة جداً نتيجة للإهمال الطبي الذي كانوا يعانون منه".

وتطرق العميد عزام إلى سياسة العزل الانفرادي، موضحاً أن الاحتلال يلجأ إلى أسلوب العزل الانفرادي كعقاب بحق بعض الأسرى وذويهم تحت حجج واهية، والكل يعلم بأن الهدف الحقيقي من وراء هذا العقاب هو قتل الروح المعنوية داخل الجسد الإنساني للأسير.

وأشار إلى سياسة التفتيش اليومي، مبيناً أن ذلك يعد من أشكال العقاب المتكررة بحق الأسرى الفلسطينيين، كما أن الحرمان من الزيارة هي طريقة تلجأ إليها مصلحة السجون من أجل عقاب الأسرى وحرمانهم من رؤية ذويهم والالتقاء بهم، وذلك من خلال عدم السماح لهم بالزيارة، وهناك عشرات الأسرى محرومون من رؤية ذويهم لهذا السبب.

وأكد عزام أن الاعتقال الإداري يعد تجاوزاً صارخاً لكل القوانين والأعراف الدولية حيث يقبع الآن في سجون الاحتلال ١٨٥ أسيراً إدارياً.

وفي نهاية الجلسة أقر المجلس التشريعي تقرير لجنة التربية بخصوص أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال بالإجماع.

فداء لنا من أجل أن نعيش أحراراً ومن أجل مقدساتنا. وأشار إلى أن وزارة شؤون الأسرى والمحررين هي الوزارة الوحيدة بين دول العالم، لأن بقية دول العالم لا يوجد لها أسرى، وبالتالي لا وجود لمثل وزارتنا في حكومات الأرض، موضحاً أن هذه الوزارة تحتاج إلى دعم كبير ولا بد أن تهتم بأمر الأسير الفلسطيني.

وقال: "يوجد لدينا الآلاف من الأسرى الذين خرجوا ولا تنطبق عليهم بنود القوانين التي تخدم قضية الأسير، نحن أيها الأخوة أمام بيوت من بيوت الأسرى تكاد تكون لا يسترها إلا الجدران وسر الله تعالى"، لافتاً إلى وجود عدد من الأسرى في سجون الاحتلال منذ السبعينيات من القرن الماضي والثمانينيات، الأمر الذي لا يجوز القبول به لا من الجانب الأخلاقي ولا الشرعي.

ومضى قائلاً: "يوجد الآن في السجون ٥٠٠٠ آلاف فلسطيني منهم ٢٢٠ أسير من الأطفال و١٩ أسيرة فلسطينية وفي مقدمتهن عميدة الأسيرات الأخت ليلى الجربوني، هؤلاء لهم التزامات في أسرهم وعوائلهم ولا بد أن نراعي أمورهم عبر المحامين وعبر المحاكم الدولية وعبر مؤسسات حقوق الإنسان وهذا يحتاج إلى دعم كبير لا يتوفر لنا في هذا المرحلة".

وأكد أبو السبح أن التجاذبات السياسية بيننا وبين رام الله حرمت الكثير من أسرانا من رواتبهم لأنهم محسوبون على حركة حماس، مضيفاً أن "هذه القضية لا بد أن تكون في سلم أولوياتنا على المستوى الوطني".

## مداخلات النواب

### النائب محمد فرج الغول

فقد قال النائب الغول: "يأتي هذا اليوم والأسرى يعانون من جريمة منظمة من عصابة صهيونية بإرهاب منظم يصنف وفق القوانين الدولية وحقوق الإنسان جرائم ضد الإنسانية وهي جرائم مركبة ومستمرة ما بقي الاحتلال". وتابع: "تفاءلنا خيراً عندما

سمعنا عن انضمام فلسطين لـ ١٥٠ من المنظمات الدولية وكنا نظن أننا قفزنا قفزة نوعية من خلالها يمكن ملاحقة القادة الصهاينة كمجرمي حرب أمام محكمة الجنايات الدولية لكننا تفاجأنا أن هذه الهيئات الدولية التي انضم إليها أبو مازن لا تحقق الحد الأدنى من حقوق الشعب





## المجلس التشريعي يستقبل اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة

نقلوا تحيات السفير العمادي

الحصار عن قطاع غزة وإنقاذ أهله الصامدين من أنياب الحصار والمعاونة التي تنهشه منذ ما يقرب من ثماني سنوات.

بدوره ثمن رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي النائب عاطف عدوان الدور السياسي والانساني والاغاثي والتنموي الذي تقوم به دولة قطر التي قال إنها تعتبر مميزة بعطائها ودعمها للشعب الفلسطيني، منوها إلى أن فلسطين تعتبر قضية الأمة العربية والاسلامية الأولى وأن الدولة التي تهتم بها فإنها بذلك تضع نفسها في مصاف الدول التي جردت نفسها من التبعية السياسية لغيرها من الدول الكبرى.

من ناحيته شكر النائب د. يوسف الشرافي اللجنة القطرية على جهودها التي تبذلها لإعادة إعمار قطاع غزة من خلال رزمة المشاريع القطرية، منوها إلى أن البناء والإعمار من أهم الأعمال المتعلقة بالمشروع الوطني الفلسطيني وهي من أعظم الثغور التي ينبغي الاهتمام بها من أجل رفعة الأمة والشعوب، مشيراً إلى أن المشاريع القطرية تساهم في دعم صمود الشعب الفلسطيني وتعزيز اقتصاده المقاوم في ظل الحصار الظالم التي يفرضه الكيان على قطاع غزة بمساعدة وأطراف أخرى. وفي نهاية اللقاء قدم وفد اللجنة القطرية شهادات تقدير لرئاسة المجلس التشريعي وأعضائه تقديراً لجهودهم ومشاركاتهم في الوقفة التضامنية التي أقيمت سابقاً بعنوان "شكرا قطر".



التي انعقدت مؤخراً في دولة الكويت والتي دعا فيها لعقد قمة عربية مصغرة لإنجاح مسيرة المصالحة الفلسطينية وفق اتفاقي القاهرة والدوحة، وفتح معبر رفح ورفع الحصار عن غزة ودعم صندوق القدس والوقوف خلف الشعب الفلسطيني حتى استعادة حقوقه المشروعة، شكلت موقفاً عربياً أصيلاً يعبر عن طبيعة الموقف القطري الدائم والمساند لحقوق وثوابت شعبنا.

ودعا بحر الدول العربية للحدو حدو دولة قطر في دعم صمود الشعب الفلسطيني ومؤازرته حتى نيل حقوقه المشروعة، والعمل الفوري على رفع

البناء والبنية التحتية بهدف عدم توقف المشاريع القطرية.

بدوره استذكر بحر المواقف السياسية لدولة قطر الشقيقة والتي دعمت القضية الفلسطينية على مدار عقود من الزمن وما زالت، مشدداً على أن هذه المواقف المبدئية التي كانت تصدر عن الأمير الوالد نابعة من غيرته على القضايا العربية والاسلامية، لافتاً إلى أن مواقف الأمير تميم الأمير الحالي لدولة قطر تأتي في سياق الانسجام التام مع سياسته والده المناصرة للشعب والقضية الفلسطينية. وأكد بحر أن كلمة الأمير تميم في القمة العربية

استقبل الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي وفداً من اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة بحضور النواب عاطف عدوان، يوسف الشرافي، خميس النجار، ومروان أبو راس، وكان على رأس وفد اللجنة القطرية م. محمد أبو راس. ونقل المهندس أبو راس تحيات السفير القطري محمد اسماعيل العمادي رئيس اللجنة للمجلس التشريعي ممثلاً برئاسته وأعضائه، منوها إلى أن الزيارة تأتي بتوجيهات السفير العمادي الذي يقيم حالياً بشكل قسري خارج غزة نظراً للظروف الحالية التي تعيشها غزة، الأمر الذي شكل سبباً رئيسياً لعدم حضور العمادي لزيارة التشريعي.

وقدم أبو راس شرحاً وافياً عن الأعمال التي تقوم اللجنة القطرية بتنفيذها في قطاع غزة ضمن رزمة المساعدات القطرية المقدمة من دولة قطر الشقيقة. ولفت أبو راس إلى أن السفير العمادي يتابع أعمال اللجنة بشكل يومي ولا يدخر جهداً في سبيل تذليل العقبات التي تطرأ وتعترض العمل أحياناً، منوهاً إلى أنه يجري اتصالات مع كافة الأطراف المعنية بغية سير المشاريع القطرية وفقاً للمخططات المسبقة. وأكد أبو راس أن المواد الخام اللازمة للمشاريع والتي تدخل عبر معبر رفح لا تقي بالغرض وهي دون الكمية المطلوبة نظراً لأن إدخالها لا يتم إلا في حالات فتح المعبر التي تعتبر أيام فتحه معدودة، مشيراً إلى أن السفير العمادي كان قد بحث الأمر مع الإخوة المصريين لتسهيل إدخال مزيد من مواد

### أعرب عن تفاؤله ببلورة استراتيجية وطنية جديدة

## د. بحر: يبارك جهود المصالحة.. وسيلمس شعبنا ثمارها الطيبة خلال المرحلة القادمة

فشل الرهان على خيار التسوية والمفاوضات، مشيراً إلى أن المرحلة القادمة هي مرحلة التكاتف الوطني لمواجهة الاحتلال ومخططاته العنصرية في القدس المحتلة وكافة أرجاء أرضنا الفلسطينية.

مع الاحتلال.

ولفت بحر إلى أن الوضع الفلسطيني الداخلي بات مهيباً أكثر من أي وقت مضى للمضي في تطبيق ملفات المصالحة حتى النهاية وتحقيق الشراكة الوطنية المنشودة، وخصوصاً في ظل

خلال المرحلة القادمة.

وشدد بحر في بيان صحفي اليوم على تفاؤله حول قرب بلورة استراتيجية وطنية جديدة تركز على أساس متين من الشراكة الوطنية وتوحيد الجهد الوطني في إطار إدارة الصراع

ببارك د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني جهود المصالحة الوطنية بين وفد القيادة الفلسطينية ووفد حركة حماس، مؤكداً أن شعبنا الفلسطيني سوف يلمس الثمار الطيبة للمصالحة الوطنية

## ناقشت عدة قضايا هامة | لجنة الرقابة بالتشريعي تعقد جلسة استماع لوزير الداخلية

بحق المخالفين، وبالتالي تحقق حالة واسعة من الردع، مشيرة إلى ضرورة استثمار البرامج الإعلامية والإذاعات في نشر ثقافة ضبط السلوك العام.

إلى ذلك استوضح النواب المجتمعون من وزير الداخلية حول استضافة الفنادق أي لقاء دون موافقة وزارة الداخلية حيث أجاب الوزير حماد قائلاً: "هذا الأمر مبالغ فيه، ونحن نطلب من الفنادق ذلك لما تبين لنا من وجود مخالفات واسعة تمثلت في تنظيم حفلات منافية وهابطة لا يمكن السكوت عنها، ونحن لسنا لوجدنا في مواجهة هذا الأمر بل يشترك فيه معنا وزارة السياحة والآثار".

واقترح حماد أن يقوم المجلس التشريعي بتنظيم لقاء يجمع كافة الأطراف لمدارسة هذا الموضوع والخروج بتوصيات جماعية متفق عليها تتناسب وطبيعة البيئة التي يحياها المواطن على أن يرعى المجلس التشريعي هذا الحوار.

وأوصى الحضور بضرورة البدء بإعداد لقاء يجمع ممثلي الفنادق مع مدير الشرطة والمباحث ومندوبي وزارة السياحة والآثار ومناقشة هذا الأمر وتنظيم ذلك خلال أسبوع.

أما فيما يخص موضوع القبض على السحرة والمشعوذين، قال الوزير حماد: "هذا الموضوع لا يوجد له قانون يحكمه هؤلاء المشعوذين يعملون على إفساد الحياة الاجتماعية وتهتك بيوت الناس، ونحن في وزارة الداخلية لم نعمل لوجدنا في هذا الموضوع، بل تم تشكيل لجنة مشتركة فيها أعضاء من التشريعي، وفيها أعضاء من النيابة وممثلين عن وزارة الداخلية".



سليماً ونعقد لهم الندوات والمحاضرات لتزويدهم بالكيفية الصحيحة للتعامل مع هذه الحالات، وأنا أقترح على إخواننا في المجلس التشريعي إن أرادوا ذلك عقد برامج تثقيفية لأفراد الشرطة أو عقد ندوات لهم من قبلكم ونحن على استعداد لتسهيل هذه المهمة".

فيما اقترح النائب هدى نعيم الترويج المسبق والاعلان وتابع وزير الداخلية قائلاً: "لا شك أنه عند التنفيذ على الأرض قد يحدث بعض المخالفات التي نعالجها أولاً بأول ونتابعها ولا نسكت عليها ونحن نقوم بتوجيه أفرادنا توجيهاً

حول القضايا الخلافية.

فيما أبدى الوزير حماد موافقته على هذا الطرح، وأوصى المجتمعون بعقد اجتماع في المجلس التشريعي لمناقشة هذا البند على أن يدعى إليه ممثلين عن هذه المنظمات ويكون برعاية المجلس التشريعي.

وتابع وزير الداخلية قائلاً: "لا شك أنه عند التنفيذ على الأرض قد يحدث بعض المخالفات التي نعالجها أولاً بأول ونتابعها ولا نسكت عليها ونحن نقوم بتوجيه أفرادنا توجيهاً

عقدت لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي جلسة استماع لوزير الداخلية، بحضور رئيس اللجنة النائب يحيى العبادسة، وأعضاء اللجنة النائب عبد الرحمن الجمل، والنائب هدى نعيم، وذلك في مقر المجلس التشريعي بغزة. افتتح اللقاء د. يحيى العبادسة مرحباً بوزير الداخلية فتحي حماد، مثنياً على الجهود الكبيرة التي تبذلها وزارة الداخلية في تحقيق الأمن والاستقرار، متمنياً للوزير ولوزارة الداخلية المزيد من الانجازات.

وأوضح النائب العبادسة أن هذه الجلسة تأتي في إطار المتابعات الدورية للمجلس التشريعي مع وزارة الداخلية لتحسين العمل والأداء في أجهزتها ودوائرها المختلفة. وأشار النائب العبادسة إلى ضرورة مراعاة وزارة الداخلية للأوقات والبيئة التي يعيشها المواطن الفلسطيني في قطاع غزة.

وأوضح العبادسة أن جلسة الاستماع تتضمن عدداً من المواضيع، ومنها قرارات وزير الداخلية رقم ٦١ لسنة ٢٠١٣ وقرار رقم ٩٨ لسنة ٢٠١٣ المتعلق بالجمعيات الخيرية، وكذلك قرار التقاعد المبكر، وقرارات شرطة بلدية غزة مع الباعة المتجولين، وعملية القبض على السحرة والمشعوذين، إضافة إلى قرار حل لجنة الأنفاق، والمؤسسات التعليمية التابعة للوزارة.

وفيما يخص القرارات ذات الشأن بالجمعيات اقترح النائب العبادسة على وزير الداخلية المبادرة بالجلوس مع ممثلي هذه الهيئات وفتح جلسات حوار حول الأمور التي يتوجسون منها للوصول إلى نقاط اتفاق والوصول برؤى مشتركة



## المجلس التشريعي يشارك في يوم دراسي حول مستقبل مشروع قانون العقوبات

**النائب الغول: "نهجنا التشاور والنقاش مع أوسع النأيب نعيم: «لن نقف مكتوفي الأيدي أمام حاجة قاعدة من المختصين والمعنيين قبل إقرار أي قانون" المجتمع الفلسطيني للقوانين»**



شارك رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي المستشار النائب محمد فرج الغول، ومقرر لجنة الرقابة وحقوق الإنسان النائب هدى نعيم، في اليوم الدراسي الذي عقدته كلية الشريعة في القانون في الجامعة الإسلامية بعنوان "مشروع قانون العقوبات الفلسطيني: الواقع والأمل"، وذلك بمشاركة قانونيين ومحامين وأكاديميين ووجهاء ورجال إصلاح، وطلاب جامعيين.

### إنضاج التشاور والنقاش

وأكد النائب محمد فرج الغول أن المجلس التشريعي أن مشروع قانون العقوبات لا يزال قيد الإعداد وأن المجلس التشريعي يبحث كافة الآراء، ولن يقوم بإقرار قانون العقوبات الفلسطيني إلا بعد مشاورات واسعة ومتعددة تشمل كافة أطراف المجتمع الفلسطيني، وذلك من خلال ورشات عمل وجلسات عصاف ذهني، ومشاركة من المؤسسات الأكاديمية والحقوقية والمجتمعية المختلفة، وقال: "هذه سياستنا في إقرار جميع القوانين، نعمل ونلتقي مع الجميع، ليكون القانون في النهاية ملبياً للإجماع الوطني، ويحقق الفائدة المرجوة للوطن والمواطن".

### حاجة الناس والمجتمع

ولفتت هدى نعيم النائب في المجلس التشريعي في مشاركتها إلى أن اليوم الدراسي الذي نظمته كلية الشريعة

والقانون في الجامعة الإسلامية حول مشروع قانون العقوبات هو الاهتمام العلمي الرسمي الأول بمشروع القانون، مشيرة إلى وجوب توسيع دائرة المناقشة والبحث بخصوص القانون، لأن قانون العقوبات يعتبر من الأعمدة الأساسية لأي دولة. وأضافت النائب نعيم: "كتلة التغيير والإصلاح هي الكتلة الوحيدة العاملة في المجلس التشريعي، ولا يمكن أن نقف مكتوفي الأيدي أمام حاجة المجتمع

الفلسطيني للقوانين المنظمة لشؤونه، لأن ما يحكمنا هو مصلحة الناس والوطن والمشروع الوطني".

### مواكبة العصر

وأشارت نعيم إلى أن قانون العقوبات الحالي تمت صياغته في عهد الاحتلال الإنجليزي لفلسطين، وقد جاء لخدمة واقع معين، ولا يواكب هذا القانون الكثير من الجرائم المستحدثة من الجرائم الإلكترونية وجرائم النصب والاحتيال، وبالتالي يقف القاضي مقيداً أمام الكثير من القضايا. وأكدت أن بعض العقوبات فيه غير رادعة بما يتيح مجالاً أكبر أمام مرتكب الجريمة، إضافة إلى أن عدم ملاءمة العقوبة للجريمة في القانون دفعت بعض الجهات إلى الاجتهاد ليس بقصد عدم احترام القانون، وإنما لأنها ترى ظلماً واقعاً على الناس وتريد معالجته، وبالتالي أصبح الآن هناك حالات اعتقال على ذمة الوزير، وغيرها من الإجراءات والاجتهادات لمعالجة الخلل الواقع في

قانون العقوبات الحالي.

وتابعت نعيم: "عندما تحركت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي للعمل على قانون عقوبات جديد كان أهدافها: توحيد القانون، وملاءمته للجرائم المستحدثة، وتحقيق موضوع الردع، وبالتالي نحن في المجلس نرى أننا بحاجة ماسة لقانون عقوبات فلسطيني جديد، ولن نخجل من قيمنا وديننا والعقوبات التي نشرعها ما دامت في صالح المجتمع والمواطن، ومن المهم التأكيد على أن 40% من قوانيننا الحالية منسجمة مع الشريعة الإسلامية".

### نحو قانون موحد

وأضافت: "من المهم جداً أن يكون قانون العقوبات موحداً ومعمولاً به في كافة أرجاء الوطن، ولا شك أن الظروف السياسية الآن لا تتناسب مع إقرار هذه القانون في المرحلة الراهنة، والسبب الأساسي لكثير من الجرائم لدينا هي الظروف الاقتصادية والاجتماعية". ونوهت نعيم إلى أن القضاء على الجريمة يكون بالقضاء على مسبباتها، وليس فقط بوضع قانون عقوبات جديد، وشددت على ضرورة اشتراك كافة الجهات في صياغة خطة واسعة وإيجاد برامج عملية جديدة لاستيعاب فئة الشباب في المجتمع، وعزت ذلك إلى بعض حالات التدهور في فئة الشباب ولجوئهم للجريمة، نظراً لضيق العيش وحالات البطالة والفراغ القتال الذي يعانون منه.

## لجنة القدس والأقصى تستنكر اقتحامات المسجد الأقصى والهجمة الصهيونية بحق المقدسات وتدعو السلطة للكف عن ملاحقة المقاومة

استمرار الحفريات وبناء التجمعات والبؤر الاستيطانية وهدم المنازل المقدسية وسحب الهويات من المواطنين المقدسين، وأضافت اللجنة في بيانها أنها تطالب السلطة برفع يدها ويد أجهزتها الأمنية عن المقاومة والتوقف الفوري عن ملاحقة المقاومين في الضفة الفلسطينية.

كما طالبت اللجنة الحكومة الفلسطينية في غزة برئاسة/ إسماعيل هنية بضرورة تفعيل البعد القانوني في قضية القدس والمسجد الأقصى المبارك عبر إحالة هذه القضية إلى المحاكم الدولية، ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان في جنيف لملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة الذي اقترفوا جرائم حرب بحق المسجد الأقصى المبارك ودور العبادة والمساجد والكنائس المسيحية وبحق آثارنا ومعالمنا في داخل مدينة القدس والاعتداء على المقابر الإسلامية التاريخية.

وأبرقت اللجنة بالتحية لأهلنا الصامدين في القدس المحتلة وفي الضفة المحتلة وفي أراضي 48 على دورهم البارز في الدفاع عن القدس والمسجد الأقصى المبارك والوقوف في وجه المؤامرات والفساس الصهيونية المتواصلة بحق مقدساتنا.

استنكرت لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي الاقتحامات الصهيونية للمسجد الأقصى، التي تأتي في ظل هجمة صهيونية ممنهجة بحق المقدسات الإسلامية في مدينة القدس.

وحذرت اللجنة في بيان صحفي أصدرته يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ - إبريل من الإجراءات والدعوات التي تنتهجها الجهات الصهيونية العنصرية والتي تؤدي لاقتحامات شبه يومية للمسجد الأقصى المبارك وللمقدسات الإسلامية في مدينة القدس، معتبرة أنها تأتي في ظل سياسة عنصرية مقيتة تهدف لمنع أهلنا المقدسيين وطلاب وطالبات العلم من الرباط في المسجد الأقصى المبارك، وعدت اللجنة في بيانها أن هذه الإجراءات الصهيونية تعتبر تحدي متواصل وخطير لمشاعر الملايين من المسلمين حول العالم. وناشدت اللجنة أبناء الأمة العربية والإسلامية وكافة أحرار العالم بالعمل العاجل من أجل إنقاذ مدينة القدس المحتلة وإيقاف إجراءات تهويدها المستمرة منذ زمن. وطالبت اللجنة السلطة الفلسطينية بالاستمرار في وقف المفاوضات العنيفة مع الاحتلال الصهيوني وعدم العودة إليها تحت أي ضغط، معتبرة أن الاحتلال يستغل المفاوضات لفرض سياسة الأمر الواقع من خلال

## لجنة التربية تعقد لقاء مع وفد جمعية الحياة الثقافي



تفعيل القوانين التي تحد من عمالة الأطفال، فيما أكدت النائب نعيم أن القانون موجود، ولكن المشكلة في تطبيق القانون وهذه اختصاصات السلطة التنفيذية، وأضافت "القانون نفسه ضعيف من ناحية العقوبات، لأن غالب من يشغل الأطفال هم آبائهم".

كما طالبت بتغليب عقوبة الآباء الذين يتسببون في إخراج أبنائهم من المدارس أو تسريبهم، مع ضرورة العمل مع المجلس الأعلى للطفولة والمرأة، كما تساءلت النائب نعيم "لماذا لا يشكل المجتمع المدني عامل ضاغط لتشكيل المجلس الأعلى للمرأة والطفل في غزة؟"

عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية لقاء مع وفد ممثل عن جمعية الحياة الثقافي للحديث عن مبادرة جسر الأمل للحد من ظاهرة تسول القاصرين والباعة المتجولين من الأطفال، وذلك في مقر المجلس التشريعي بحضور النائب هدى نعيم.

واستعرض وفد الجمعية مبادرة جسر الأمل للحد من ظاهرة التسول والباعة القاصرين (عمالة الأطفال)، ملفتين لعدد من الزيارات التي تمت للتنسيق مع الجهات الحكومية فيما يخص المبادرة منها زيارة وزير العدل، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الشباب والرياضة. وطالب ممثلي الجمعية المجلس التشريعي بضرورة



## بهدف دراسة قرارات وزير الداخلية المتعلقة بالجمعيات

# لجنة الرقابة وحقوق الإنسان بالتشريعي

## تتعد اجتماعاً مع ممثلي المنظمات الأهلية والحقوقية



آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

### نحو سياسة فصائلية راشدة

ابتليت الساحة الفلسطينية طيلة المرحلة الماضية بكل ما هو عجيب وغريب، وواجهت تحديات كبرى في ظل اختلال مقومات السياسة الفصائلية الراشدة وضعف مستوى الالتزام بالأخلاق الوطنية والقيم الإنسانية.

فقد بلغ الاستهتار والتردي الفصائلي مدى مزعجاً تقزمت معه القضية الفلسطينية والمصالح الوطنية العليا لشعبنا الفلسطيني، وتضخمت فيه الذات الفصائلية، وطغت فيه الرؤية الفصائلية الضيقة على حساب الرؤية الوطنية الجامعة.

لقد دخل شقي الوطن الفلسطيني في أزمة عميقة جراء الاحتكام إلى السياسة الفصائلية المعروفة، ومع كل إشراقة شمس كانت أوضاعنا الداخلية تشتد بؤساً وتآزماً وارتكاساً.

لذا، كان مستهجن أن تبقى السياسة الفصائلية غارقة في أوهامها الحالية، غائصة في مشروعاتها الخاصة، دون أن تبلور اتجاهها وطنياً صادقاً ينأى بالشعب والأمة وعذاباته ومآسيه عن انقساماتها وتناحراتها ومحاكاتها التي لا تنتهي.

فالمواطن الفلسطيني بحاجة إلى من يحمل همّه ويضمّد نزع جراحه ويخفف عنه هول مآسيه، كي يثبت في ميدان المواجهة مع الاحتلال، وترسخ قدمه في معركة الإرادة والصمود، ويشكل رافداً قوياً لقضيته العادلة التي يتأمر عليها القريب والبعيد، لا أن يحمل هو همّ الفصائل وعبء سياساتها وأوزار سلوكياتها، ويتحول إلى شمع تحترق من أجلها.

الهمّ الفلسطيني همّ كبير جداً وثقيل للغاية، ومسؤولية حمله وتبنيه هي مسؤولية تضامنية تكافئية يشترك فيها المواطن والمسؤول على السواء، كل وفق مهامه وحدود اختصاصه، في إطار من التضحية الشاملة التي لا تقبل الاستثناءات. إننا اليوم أشد ما نكون حاجة إلى سياسة فصائلية راشدة، تركز في حدها الأدنى على القواسم المشتركة، وما أكثرها، بعيداً عن الاشتراطات الحزبية وتفصيل السياسة الفلسطينية على المقاسات الإقليمية والدولية البائسة.

إن شعبنا اليوم أشد ما يكون تفاعلاً بالإقلاق عن كل متعلقات وأدران المرحلة السابقة التي لعبت فيها السياسة الفصائلية دوراً بالغ السلبية طيلة السنوات الماضية، وفتح صفحة جديدة على أرضية صلبة تستخلص العبر والعظات الكفيلة بإعادة إنتاج السياسة الفصائلية الخادمة لشعبنا ووطننا وقضيتنا أولاً وأخيراً.

يكفي ما ذاقه شعبنا من وبال وويلات الانقسام البغيض الذي أججته السياسات الفصائلية غير السوية، وأن الأوان لبدء مرحلة جديدة تدرك فيها الفصائل، كل الإدراك، حقيقة وفعل، أنها مؤتمنة على مصير الشعب والوطن والقضية، وأن بوصلتها ينبغي أن لا تنحرف أبداً عن القدس والقضايا الوطنية الكبرى، وأن بندقيتها ينبغي ألا تصوب إلا إلى صدر الاحتلال.

شيء من المرونة السياسية، وقليل من الوطنية الصادقة، وبعض من الرشيد في الفكر والتفكير السياسي، يكفي لتدشين مرحلة فلسطينية جديدة ذات نسق فصائلي متميز، وإرساء توافق وطني مقبول، ولو في حده الأدنى، لإنقاذ شعبنا من خطر التحديات التي توشك أن تعصف بوجوده ومقاومته وكيانه الوطني.



وتابع:

### ضد مخالفة القانون

أما النائب عبد الرحمن الجمل فقال: "أنا سعيد بهذا اللقاء الطيب، وهذا واجب علينا كجنة رقابة متابعة هذه الأمور ونحن نرفض ونواجه أي مخالفة للقانون وهذا دورنا، ولاشك أن هناك مخالفات في التنفيذ بين الفينة والأخرى ولكننا نتابعها أولاً بأول ونشعر أن الوزارات تتجاوب معنا في ذلك".

### حالة تدافع

بدوره قال النائب يحيى العبادسة إن "السلطة أمر طبيعي فيها أن تميل للتحكم والسيطرة، ولكن حالة التدافع التي تحدث هي التي تخلق حالة من الديمقراطية، صحيح أن هناك حالة من عدم الثقة تعود للثقافة، لكن بالرغم من ذلك هناك أشياء موضوعية، حيث أن كثيراً من الجمعيات التي اتخذت الداخلية بحقها إجراءات معينة كانت فيها مخالفات غير بسيطة".

### دراسة قانونية

وأوصى في نهاية اللقاء بتكليف الدائرة القانونية في المجلس التشريعي بإعداد تصور سريع حول هذين القرارين من الناحية القانونية ومدى إمكانية إلغاءهما ومن ثم نتحرك بناءً على هذه الدراسة القانونية وبناء الثقة بين كافة الأطراف المتعددة وعقد جلسات حوار هادئة مع كافة الأطراف المعنية، مضيفاً: "نحن في التشريعي على استعداد لدعم هذا التحرك". وأكد العبادسة أن مبررات ودوافع إصدار هذه القرارات ليس لها أي بعد سياسي وإن ذلك ينحصر في اندفاع بعض العاملين بالوزارة.

### إصلاح المنظومة المؤسساتية

وتابع قائلاً: "هناك مشاكل عديدة في كثير من مؤسسات المجتمع المدني وكثير منها هي بمثابة مؤسسات غير فاعلة، ولابد من مراجعتها، واعتقد أنه يجب عليكم أنتم أن تقفوا مع الداخلية في هذا الإطار، ويجب عليكم تصنيف هذه المنظمات حتى يتم إصلاح المنظومة بشكل كامل".

وتابع: "خلال اجتماعنا مع رئيس الوزراء شعرنا أن هناك نقلة نوعية في التعامل مع منظمات المجتمع المدني واللقاء كان رائعاً جداً، لكننا نشعر أن هناك اتجاه آخر تماماً من قبل وزارة الداخلية".

### مساس باستقلال الجمعيات

فيما قال أمجد الشوا أننا "فوجئنا بإعلان صادر في صحيفة فلسطين يطلب من الجمعيات الدخول لموقع الوزارة والإطلاع على القرارات الجديدة، وعند الإطلاع على هذه القرارات شعرت أن هناك مساساً مباشراً باستقلالية هذه الجمعيات، وهي بمثابة وصايا كاملة على هذه الجمعيات والمؤسسات"، لافتاً إلى أن الأنظمة المالية التي تنتهجها هذا المؤسسات تضاهي مؤسسات دولية.

وتابع قائلاً: "الرقابة يفترض أن تحصل على الجمعيات بعد تقديمها لتقاريرها المالية إن وجد فيها خلل لكن الداخلية تراقب على الجميع، حتى أنها أعلنت أنها راقبت على ٥٥٠ جمعية خلال العام ٢٠١٣م".

وعبر عن أمله في إحداث شراكة حقيقية بينهم وبين الداخلية والعمل على وقف هذين القرارين.

### دعم التشريعي

من جانبها قالت النائب هدى نعيم: "نحن كان لنا موقف كجنة رقابة حين تم إصدار هذه القرارات وتوقف تحركنا عندما علمنا أن الداخلية أوقفت هذه القرارات، ولكننا فوجئنا منكم الآن بأن القرارات مازالت سارية، ونحن سنتحرك بهذا الاتجاه لأن غداً لنا لقاء مع وزير الداخلية وسنفتح كافة القضايا التي طرحتموها".

وأضافت: "لكن نحن وأنتم بحاجة إلى تنظيم هذه الأمور والمنظومة بشكل كامل حتى نزيل هذا الهاجس من وزارة الداخلية، لأن هناك الكثير من هذه الأموال تذهب إلى أشياء غير مفيدة، ويجب علينا جميعاً تحديد أولوياتنا والتي تحتاج منا ومنكم إلى إعادة صياغة

عقدت لجنة الرقابة العامة في المجلس التشريعي اجتماعاً مع ممثلي المنظمات الأهلية والحقوقية بهدف دراسة قرارات وزير الداخلية المتعلقة بالجمعيات الأهلية.

ومثل المنظمات الأهلية والحقوقية كلا من: محسن أبو رمضان، وعصام يونس، وأمجد الشوا، وذلك في مقر المجلس التشريعي، بحضور رئيس لجنة الرقابة النائب يحيى موسى، وكلا من أعضاء اللجنة النائب عبد الرحمن الجمل والنائب هدى نعيم.

افتتح النائب يحيى العبادسة اللقاء مرحباً بالوفد الزائر، مبيناً أن الدعوة لهذا اللقاء تأتي في إطار متابعة لجنته للمشاكل التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان العاملة في الأراضي الفلسطينية.

### إشكاليات مالية وإدارية

من جهته أوضح محسن أبو رمضان أن الهدف من اللقاء مع التشريعي هو الحديث عن القرارات التي أصدرها وزير الداخلية مؤخراً والمتمثلة في قرار رقم ٢٠١٣-٦١ بخصوص الشئون المالية للجمعيات الخيرية والهيئات المحلية، وكذلك قرار رقم ٢٠١٣-٩٨ بشأن الانتخابات في الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية والمتعلق أيضاً بمنع الترشح لعضوية الجمعية قبل ثلاثة أيام من الانتخابات التي تجري في الجمعيات الخيرية.

وأكد أبو رمضان أن هذه الأمور هي من اختصاص الجمعية العامة وإذا ما سحبت منها تصبح الجمعيات وكأنها لم تكن.

وقال: "نحن بدورنا تواصلنا مع الجهات المسؤولة وعلى أعلى المستويات والذين أحالونا بدورهم إلى جهة حكومية وبالتحديد مع د. باسم نعيم وتم الوعد بأن يقوم وزير الداخلية بإلغاء هذين القرارين، لأن هذين القرارين غير مستوعبين على الإطلاق من قبل مؤسسات المجتمع المدني".

ولفت إلى أن وزارة الداخلية استطاعت إقناع الوزارات بأن تكون الرقابة على هذه الجمعيات تابعة لوزارة الداخلية وهذا مخالف للقوانين.

### قرارات متسرة

من جانبه قال مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان عصام يونس إن كثيراً من القرارات التي تتخذ من قبل الداخلية تأتي في بعض الأحيان في إطار الرد على قرارات مشابهة متخذة من قبل حكومة رام الله وهذا أمر يعزز الانقسام.

وأشار إلى أن منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية أسست لعلاقة جيدة مع الداخلية ولا تريد لهذه العلاقة أن تتراجع للخلف من أجل تعزيز الاتصال والتواصل.